المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

الفلسفة وفكرة حقوق الإنسان[761]

Philosophy and the Idea of Human Rights

جواد العيطور

طالب باحث في سلك الدكتوراه، تخصص الفلسفة. مختبر الإنسان والمجتمعات والقيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب

إشراف: محمد مزيان

أستاذ التعليم العالي، متخصص في الفلسفة المعاصرة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب.

International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences, Vol. 2, No. 11 (N° 13), November 2026, pp. 272-283.
https://doi.org/10.63585/OURC5600

ملخص المقال: يتحدث هذا المقال عن الخلفية الفلسفية والفكرية لنشوء منظومة حقوق الإنسان، حيث يركز على فكرة رئيسة تقول؛ أن نمو وارتقاء فكرة حقوق الإنسان، لا يمكن حصره في مجال النضالات الحقوقية التي ترتبط بواقع الحركات الثورية والاحتجاجية والنضالية في شوارع الغرب والعالم أجمع، والتي جاءت بمجموعة من المواثيق والاتفاقات؛ يتم توقيعها كمكتسبات حقوقية، وإنما كان للتأسيس الفلسفي لفكرة حقوق الانسان دورًا بارزًا في خلق بيئة ملائمة متشبعة بفكرة الحقوق الإنسانية الكونية. وذلك بالتركيز على ثلاث مرجعيات أساسية، كلها تقوم على الحرية الإنسانية؛ حيث نتحدث في هذا السياق عن نظرية الحق الطبيعي؛ من خلال الرجوع إلى أعمق أصل في الإنسان لتحريه من السيد، ثم نظرية العقد الاجتماعي التي أعادت التفكير في الطبيعة المادية والبشرية للسلطة السياسية لتحرير الانسان من الطاغية. ثم في الأخير، النضال على الحريات الدينية؛ من خلال فصل ما هو ديني عما هو سياسي، من أجل تحرير الانسان من رقابة اللاهوت واحتكاره لعقل الانسان وإرادته؛ بما هو كائنٌ ولد حرًا طليقًا، ولا يمكنه بالتالي إلا أن يعيش كذلك.

كلمات مفتاحية: فكرة حقوق الإنسان، الحق الطبيعي، العقد الاجتماعي، السلطة السياسية، الحرية السياسية، الحرية الاجتماعية، الحرية الدينية،

Abstract: This article examines the philosophical and intellectual background of the emergence of the human rights system. It focuses on a central argument: that the growth and advancement of the idea of human rights cannot be confined to the domain of legal struggles associated with the reality of revolutionary, protest, and militant movements in the streets of the West and the world at large, which produced a set of charters and agreements signed as rights-based achievements. Rather, the philosophical foundation of the idea of human rights played a prominent role in creating a conducive environment saturated with the notion of universal human rights. This is achieved by focusing on three fundamental references, all grounded in human freedom: in this context, we discuss the theory of natural law through a return to the deepest origin in the human being to liberate him from the master; then the social contract theory, which rethought the material and human nature of political power to liberate the human being from the tyrant; and finally, the struggle for religious freedoms through the separation of

[761] يعدّ تاريخ 10 دجنبر هو اليوم العالمي والأممي لحقوق الإنسان، ويأتي هذا المقال من باب الذكير بالخلفيات التاريخية والفكرية لحقوق الانسان التي تم ترسيمها في ميثاق عالمي يوحد البشر جميعًا حول دستور واحد وحول حقوق واحدة يتم الاحتفال بها في كل عام.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

what is religious from what is political, in order to liberate the human being from the surveillance of theology and its monopoly over human reason and will; as a being who was born free, and therefore cannot but live as such.
Keywords: Idea of Human Rights, Natural right, Social Contract, Political Power, Political Freedom, Social Freedom, Religious Freedom.

مقدمة

يوصف الاعلان العالمي لحقوق الإنسان[762] (1948) أنه "الإنجيل" الذي يؤسس لحقوق الانسان الكونية، ويحدد هذه الحقوق ويشهرها في وجه العالم أجمع. وذلك مباشرة عقب الكوارث الفظيعة التي ارتكبتها الإنسانية ضد بعضها البعض.[763] كما أن هذا الإعلان يأتي كخاتمة لمسار طويل من المحطات النضالية التاريخية التي عرفت ظهور مجموعة من المواثيق والقرارات السياسية التي مهدت لانتقال حقوق الإنسان من المستوى النظري إلى المستوى العملي. من المعلوم أن الحديث عن نضالات الإنسانية ضد القمع والاستبداد ومحاربة الرق والعبودية . التي كانت تجارة مستشرية في جميع مناطق العالم - تمثلت في مجموعة من التواريخ والأحداث التي ظلت محفورة في ذاكرة البشر، سواء تعلق الأمر بالأحداث التي عرفتها انجلترا (الميثاق الأعظم أو الماجنا كارتا) أو العالم الجديد أمريكا (الاستقلال وإعلان الدستور) أو تلك التي برزت بفرنسا (الاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن 1789) أو المعركة الكبرى على مستوى الأمم المتحدة التي انتهت بالإعلان العالمي لحقوق الانسان..

إلا أن هذه الأحداث الكبرى التي ناضل فيها الحقوقيون والمتمردون والثوار، تعكس ذلكم الجانب العملي في ترسيخ منظومة حقوق الإنسان استنادًا إلى ما حدث في الواقع. إلا أن هذه المعارك الحقوقية ما كان لها أن تنجح لولا المعركة الكبرى التي كانت على مستوى بناء "فكرة حقوق الإنسان" وتطورها. وعلى هذا الأساس فإن "مفهوم حقوق الإنسان قد تبلور عبر تفاعل تجربتين تاريخيتين طويلتي الأمد: تجربة الواقع وتجربة الفكر، وأنه قد يكون من التبسيط اختزال هذه الجدلية التاريخية الحارة في أحد طرفيها."[764] وبالتالي، كان للفكر الفلسفي تأثير كبير على واقع حقوق الإنسان، بحيث ستدفع هذه الأفكار المناضلين والنشطاء إلى الضغط على رجال السياسة للتوقيع على مواثيق وعهود واتفاقات، تتضمن مجموعة من الحقوق التي جاءت بالتدريج وعبر مراحل. وهكذا، فإن مرحلة تأليف هذا الاعلان العالمي من سلسلة من المواد (30 مادة[765]) سبقه تراث فلسفي غني كان بمثابة الخلفية الفكرية التي تؤطر هذا الإعلان، ومعارك فكرية طاحنة دفاعًا عن هذه الحقوق، التي من دونها يفقد الانسان إنسانيته شيئًا فشيئًا وينزل إلى مرتبة الحيوان. ويمكن ملاحظة التأثير الفلسفي على كتابة بنود الإعلان وكذا مفاهيمه وتوجهاته الكبرى، وأول مظاهر هذا التأثير تتمثل في تعريف مفهوم الإنسان في حد ذاته؛ بما هو تعريف كوني ينهل من المرجعيات الكونية، أو في تعريف حقوقه؛ السابقة على كل شيء، ذات الطابع المستقل عن المحددات الثقافية، والمستندة إلى المرجعية الطبيعة.

وقبل البدء، نقف أولًا عند تعريف حقوق الإنسان، لنتفق على ما نحن بصدد الحديث عنه بالضبط. يقول "أندري – مم كيسالا" في التعريف الكوني لهذه الحقوق: "تحدد حقوق الإنسان عادة بأنها ميزات وقدرات ملازمة للشخص البشري، ونافعة لعيشه وكرامته. وما دامت ملازمة للشخص فإنها توجد في استقلال عن المطالبة بها أو عن مراعاتها داخل المنظومة القانونية للدولة." (أي أن وجود الحق يكون في استقلال عن مطالبة الشخص به). في حين يعدّ "التعريف الإقليمي" - إذا ما أخذنا اعتراف الدولة به بعين الاعتبار- أن حقوق الإنسان يمكن أن تعرّف بأنها "مجموع الحقوق الفردية والجماعية التي تم الاعتراف بها من لدن

[762] يتألف الإعلان العالمي لحقوق الانسان من مقدمة وثلاثين مادة.

[763] المقصود بذلك الحربين الكونيتين.

[764] سبيلا، محمد، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى (2010). ص: 112.

[765] الذي هو دستور لجميع البشر.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

الدول ذات السيادة فصارت مقننة في دساتيرها وفي القانون الدولي."[766] وليس غريبًا أن القارة التي لطالما كانت منبعًا للعداء والظلم واللاعدالة، وانتهاك حق الإنسان في الحياة أولًا، ثم في العيش بسلام ثانيًا، أن تنطلق منها أولى المرافعات الشرسة دفاعًا عن حقوق الإنسان في معناها السياسي الخالص. تلك الحقوق التي تخص الإنسان بما هو إنسان، سواء عرف ذلك أم لم يعرف، حصل على هذه الحقوق أم لم يحصل عليها؛ تلك الحقوق التي تهم الإنسان في بعده الكوني بغض النظر عن دينه أو لونه أو عرقه أو حتى ثقافته، تلك الحقوق التي يحصل عليها، لا لسبب غير كونه إنسانًا، ولد أم لم يولد بعد، عرفها أم لم يعرفها.

وهكذا فإن الحياة الكريمة والهانئة للبشر لم تولد من فراغ، أو أنها كانت نتيجة لتكوينهم الجيني يفرض نبذ العنف والتعصب والاستغلال، وإنما عاشت البشرية القديمة والوسيطة والحديثة أيّامًا مظلمة وصراعات محمومة دفاعًا عن الحق في الحياة؛ بما هو حق مقدس، وبما هو غاية كل كائن حي، بل إن الوعي بالحق والمطالبة به هو ما يحدد قيمة هذا الكائن[767] وكل نظام سياسي وجد على ظهر الأرض؛ ولذلك قبل أن تشرع الجمهوريات الجديدة في التشكل قام الناس بكتابة حقوقهم وتدوينها على الورق ليثبتوا ما هي حقوقهم أولًا[768] وكيف السبيل إلى أن تحمي مؤسساتهم السياسية هذه الحقوق، وتنهض المؤسسات المدنية بحراسة هذه الحقوق إذا ما تم الدَهس عليها. هذه الحقوق الذي سيترتب عنها الايمان القوي بأن هذا الكائن الذي يدعا إنسانًا لا يجب أن يخضع لأي إكراه يحد من انطلاق رغبته في الحياة وتطوير نمط حياته في ظل الحرية؛ التي أصبحت شرطًا وجوديًا متأصلًا في طبيعته الجينية. وعلى هذا الأساس، افترض الحق في الغاية (المحافظة على الحياة) الحق في الوسيلة كذلك،[769] لاسيما أن الحق ليس "سوى التعبير عن الاستعدادات الغائية التي أنعمت بها الطبيعة على جميع الناس، وعن حاجات الانسان الداخلية."[770] والأدهى من ذلك "إذا خلقت نظامًا اجتماعيًا يضمن لجميع المواطنين على حد سواء حرية ممارسة حقوقهم فإني لا أفعل أكثر من إيجاد الوسيلة لتحقيق الغاية التي وجدت مع طبيعة الإنسان."[771] وفق هذا المنوال، كان عن حق للمعارك الفكرية دورًا بارزًا في تهيئة البنية الذهنية والأخلاقية والقانونية للإنسان التي أدخلت ضمن مجال تفكير "أناه الأعلى" فكرة "الحق"، منذ عصر النزعة الإنسية، مرورًا بالثورة الكبيرة التي أحدثها كل من ديكارت واسبينوزا ومن سار على دربهم، ولا ننسى علماء الطبيعة، في نظرة الإنسان إلى ذاته، بما هو كائن عاقل مفكر ومسؤول وحر.[772] وفق هذا الأساس، يستحق أن ينسلخ هذا الإنسان عن الوصاية اللاهوتية والكنسية، ويطلق العنان لقواه العقلية لتكون دستورًا لحياته السياسية. وهذا ما تم بالضبط مع التحول الكبير في الفكر السياسي الحديث الذي بدأ يفكر بتمعن في نشوء مفاهيم مختلفة متعلقة بالشأن العام؛ مثل الدولة، والسلطة السياسية، القانون، المواطن، حدود سلطة الدولة، والحق بين القوة والقانون، والكيفية التي يتم بها الانتقال السلس من حق القوة إلى قوة الحق (روسو بالأساس). كل هذا التفكير المتشعب كان يصبُّ في اكتمال ونضج فكرة حقوق الانسان الكونية وذيوعها بين الناس والتشبع بها إلى مستويات قصوى.[773]

لقد كان الفلاسفة يعلمون علم اليقين، بحكم احتكاكهم مع الواقع اليومي، أن هناك ثورات قادمة، ستجرف معها كل شيء، وكانوا يفرشون لها تربة خصبة لتنموا أفكار الثورة وتينع[774] عوض أن يظلوا مكتوفي الأيدي، ويذهب الأمر إلى شكل من إشكال الفوضى العارمة التي لا يمكن أن تخلق شيئًا، ولو كان الناس جميعًا على قلب رجل واحد. كان ذلك عن حق زاد هذه الثورة التي

---

[766] سبيلا، محمد، بنعبد العالي، عبد السلام، لعريصة مصطفى، في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان نصوص مختارة، دار توبقال للنشر (والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، الطبعة الأولى (2013). ص: 29-30.

[767] سبيلا، محمد، بنعبد العالي، عبد السلام، حقوق الإنسان الأصول والأسس الفلسفية، دفاتر فلسفية (نصوص مختارة) دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية (2004). ص: 62.

[768] نفس المرجع، ص: 65.

[769] سبيلا، محمد، بنعبد العالي، عبد السلام، حقوق الإنسان الأصول والأسس الفلسفية، مرجع سابق، ص: 62.

[770] نفس المرجع.

[771] نفس المرجع، ص: 63.

[772] تم التنظير للحرية الإنسانية فلسفيًا من ديكارت إلى كانط، وصولًا إلى اللحظة الهيغلية وتدوين تاريخ تطور فكرة الحرية.

[773] تجدر الإشارة هنا أن كل هذه التحولات كان النصيب فيها للفلاسفة الممتهنين للفكر والتثقيف العام، وليس للساسة حصرًا أو عامة الشعب (الأفراد العاديين) كما يعتقد عادة.

[774] روسو، جان جاك، دين الفطرة، ترجمة عبد الله العروي، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى (2012). ص ص: 6-7.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

انطلقت، أول ما انطلقت، في أمريكا وفرنسا وألمانيا، وباقي الدول الغربية إلخ[775]. فدفاع الفلسفة عن فكرة الحق، كان هو المطلب الأساس الذي لأجله خرج الناس، ولأجله كانت تصدح حناجر الثوار والمتمردين في شوارع أمريكا وأوروبا وروسيا، واللائحة تطول، مناديين بأعلى أصواتهم، الحرية المساواة والإخاء.[776] وقد كان الحق، ضمن كتابات الفلاسفة المحدثين، يأخذ ببطء شكل مبحث مستقل بنفسه، ليتطور لاحقًا شيئًا فشيئًا إلى ما سيعرف ضمن الأدبيات الفلسفية بفلسفة الحق.[777]

ليس من أضرب الخيال إذن، أن تدخل هذه المفاهيم الحقوقية إلى سجل تاريخ الثورات الغربية، فإن البيئة الثقافية التي كانت محيطة بالثوار والقادة السياسيين قد سبقها تراث من المنظورات الفلسفية العميقة التي كانت تبحث عن موطئ قدم لها في هذه الحركات الاجتماعية المتفرقة في الأمكنة، والمجتمعة بشكل مثير حول فكرة الحق الإنساني. وبالتالي، فإن تتبع مسار نشوء وارتقاء فكرة حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم إلا بسبر أغوار "أسئلة النظر الفلسفي في صورتها المختلفة وخصوصا منها الأسئلة التي تعد بمنزلة الأرضية الحاضنة لاختبارات السياسية والفكرية ذات الصلة بموضوع حقوق الإنسان."[778] لذلك نعد تعميق هذا الجانب أمرًا مهمًا في ذيوع ثقافة الحقوق. وفي هذا الباب، نؤكد أننا لا ينقصنا بشكل كبيرٍ تفريخ الجمعيات الحقوقية أو المنظمات ذات الصلة التي تنشط في المجتمع؛ بقدر ما يعوزنا الادراك الفلسفي والفكري لمصادر حقوق الانسان، وكذا التشبع بهذه الحقوق، حيث تعمل هذه الخلفية الفكرية والفلسفية على خلق بيئة مسالمة وآمنة لتترعرع فكرة الحق وتجد ظهرًا ستند إليه وحضنًا دافئًا يحتويها، فمن الصدف الغريبة أن نجد وفرة في تناسل عدد الإطارات الحقوقية والسياسية التي ترفع شعار الحق ولا شيء غير الحق؛ لكنها في المقابل غير مقتنعة بفكرة الحق أو مستعدة لحمايته مهما كلف الثمن. "ونحن هنا لا نقلل من قيمة الجهود الفعلية التي بذلت في مجال إنعاش الفعل المناهض لكل ما من شأنه أن يسيء إلى كرامة الإنسان، وحقه في تملك أساسيات الوجود والاستمرار (الحياة، الصحة، التعليم) لكننا نرى أن إنشاء الفضاءات الجمعوية الموصولة بأسئلة حقوق الإنسان في مستوى الفعل والممارسة لا يكفي وحده لتعميق متطلبات ترسيخ هذه الحقوق وتطويرها في الواقع."[779] لذلك لابد كما كان في السابق؛ ضمن المناخ الثقافي الأوروبي الغربي، أن ينشأ هذا الضرب من النقاش الفلسفي والفكري لمفاهيم حقوق الإنسان وتعميق فهمنا بهذه الحقوق حتى نهيئ بيئة ملائمة لا تتسامح مع من ينتهك حق إنسان آخر في العيش وفق ما هو ممنوح له بالطبيعة؛ كمن "يرتكب الكبيرة"، وأن تصبح ثقافة حقوق الإنسان أمرًا مقتولًا دراسيًا ونقاشًا، سواء تعلق الأمر بذيوعه على قنوات التنشئة الاجتماعية أم عبر صناعة النشر والكتاب من تأليف وتدوين، فكلما كان الوعي بالحقوق غائبًا كلما أصبح من السهولة بمكان تضييعها والدهس عليها والرجوع بها إلى نقطة البدء.

وفي جانب آخر، نقر بحقيقة أن بروز مفهوم حقوق الانسان لم يكن صدفة بأي شكل من الأشكال، أو طفرة ثقافية عرفتها الإنسانية الحديثة (بأوروبا القرن 17 و18 عشر)، وإنما كان تتويجًا لمسار طويل وحافل من النداءات التي تعالت هنا وهناك سواء في المملكة المتحدة آنذاك (منذ التوصل إلى الميثاق الأعظم، سنة 1215) أو بأمريكا الشمالية (استقلال أمريكا وإعلان الدستور) أو في أوروبا (منذ عصر النهضة إلى حدود الثورة الفرنسية وإعلان الحقوق والحريات). بل تستمر وثيرة المطالبة بالحقوق في التصاعد

---

[775] "وقد تطورت هذه الأصناف من حقوق الإنسان خلال فترة طويلة من حياة الشعوب والتفاعلات الدولية، يجملها الخبراء في ثلاثة أجيال؛ أولها: جيل يغلب عليه طابع الحقوق الفردية والسياسية، ويشمل المواثيق الأولى لحقوق الإنسان؛ كإعلان فرجينيا في 12 يونيو 1776، وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 4 يونيو 1776، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن في غشت 1789، والتي تعززت بصدور المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. وثانيها: جيل يغلب عليه طابع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 1966، واتفاقية حقوق المرأة في 1952، وإعلان حقوق الطفل في 1959، والإعلان العالمي بشأن استئصال الجوع وسوء التغذية في نونبر 1974". (أنظر مقال: محمد الرضوان، حقوق الإنسان وجدلية الكونية والخصوصية: قراءة في كتاب الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان، مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، فئة قراءات في كتب، ديسمبر 2016.)

[776] هي شعارات الثورة الفرنسية حصرًا.

[777] في إطار المباحث الثلاث للفلسفة: الحق، الخير، والجمال. وهنا نذكر كانط ضمن مفهوم الحق المجرد في كتابه تأسيس ميتافزيقيا الأخلاق، وهيغل ضمن كتاب دروس في فلسفة الحق بالأساس.

[778] عبد اللطيف، كمال، حقوق الإنسان في العالم العربي، مجلة عالم الفكر، العدد 4، (2003). ص :42.

[779] نفس المرجع، ص: 42.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

إلى غاية اليوم؛ ولازال النقاش مستمرًا حتى هذه اللحظة، حيث لم نعد نتحدث عن حقوق الإنسان من الجيل الأول أو الحقوق الزرقاء كما تسمى عند فقهاء القانون، بل ونتحدث عن الجيل الثاني؛ الذي يسمى بالحقوق الحمراء، والثالث الذي يحمل إسم الحقوق الخضراء، ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة الجيل الرابع الذي يطلق عليه بالحقوق الرقمية، وأيضًا لا ننسى أن هناك جيلًا خامسًا في طور التشكل الذي يرتبط بحقوق الأجيال القادمة والكائنات غير البشرية، وإن كان لم يعترف به حتى الآن. وهذا إن دلَ على شيء فإنما يدل على اتساع رقعة النقاش حول حقوق الانسان وعطش الانسان إلى حقوقه التي لا تفتأ تتزايد وتستمر عجلتها في الدوران دون توقف، مادام الإنسان يمشي على الارض يفكر ويحلم بحياة أفضل.

إن نداءات حقوق الإنسان ارتبطت بادئ الأمر بانفصال الانسان الحديث عن القرون الوسطى، وما تحمله هذه الفترة من ثقل ديني لاهوتي، يقلل دون ريب من قيمة الانسان على حساب اللاهوت. وقد برز ديكارت، كمتزعم لهذا الانفصال من خلال تأكيده على الذاتية الإنسانية، بما هي ذاتية مفكرة وحرة ومريدة. على هذا المنوال، لا يجب اختزال حقوق الإنسان في فيلسوف بعينه كما هو حال فلاسفة العقد الاجتماعي، أو في الفكر السياسي الحديث، أو حتى في النزعة الإنسانية خلال عصر النهضة، أو أن الأمر حدث في قرن بعينه (17، أو 18، أو 19، أو 20) أو حتى ربط هذا التألق الحقوقي بالنضال السياسي في الأحداث الثورية الكبرى التي رسمت بحبر من الدماء مستقبل الإنسانية (منذ إعلان استقلال أمريكا واندلاع الثورة الفرنسية إلى غاية الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 48 من القرن الماضي). إن حصر مفهوم الحق ضمن مدرسة أو قرن، أو حتى فيلسوف لا يعدو أن يكون اختزالًا. وعلى هذا الأساس، فإن حقوق الإنسان فكرة فلسفية بامتياز، تبلورت، وتطورت، وحضرت هنا وهنا بشكل متساوي عند كل فيلسوف على حدة؛ ديكارت ليس أقل من روسو، اسبينوزا ليس أقل من هوبس أو لوك، كانط ليس أقل من فلاسفة النزعة الإنسانية الذين دافعوا باستماتة عن الانسان ومكانته، علما أن النزعة الإنسانية لم تتجلى مظاهرها فقط في الفكر وإنما في العلم الطبيعي وفي الفن (الرَسم، الموسيقى) وفي الاصلاح الديني، وفي الأدب كذلك عند فولتير وباقي أدباء ذلك العصر المجيد. وتتفق كل هذه المشارب على مبدأ الحرية الإنسانية، غير القابل للمصادرة أو للتجزيء أو الاختزال.

وما يجب أن نشير إليه، بعد هذا العرض المقتضب، أن البحث في الجذور الفكرية والفلسفية لحقوق الإنسان، غالبا ما يجرنا إلى بحث التطور التاريخي الأركيولوجي لحقوق الانسان عند الحضارات القديمة والحقب المختلفة، بينهما الهدف من هذا المقال، التساؤل فقط عن الأسس الفلسفية[780] التي تتفق كلها على القرن 17 18.

وبعد هذه الجولة المتعلقة بتبيان جدل الفكر والواقع في بناء فكرة حقوق الانسان؛ يمكن أن نصل إلى تقسيم تمهيدي يرسم طريقنا في هذا المقال؛ أن فكرة حقوق الإنسان ارتبطت بثلاث ركائز أو أسس، لطالما اعتبر البحث فيها بحثا في حقوق الإنسان، بل تطويرًا وإغناءً لهذا المبحث الفلسفي الأساس، والتي هي ثلاث توجهات ترتكز جميعًا على نفس الفكرة المُمثَلةِ في "الحرية". واقترنت فكرة الحرية أولا في نظرنا بتحرر الانسان من السيد من خلال مدرسة الحق الطبيعي، التي دون شك، تبقى مدخلا رئيسيًا للتفكير في فكرة الحق على أساس طبيعي صرف، إذ لم يصل رواد هذه المدرسة إلى إقرار هذا الحق إلا بالاستناد على خلفية ضاربة في عمق الإنسان؛ ألا وهي الطبيعة، وبالتالي فالإنسان هو كائن حر بالطبيعة. وعليه، يمكن أن نربط نظرية الحق الطبيعي بتحرر الإنسان المضطهد من نير الإنسان المُضْطهِد؛ سواء كان إقطاعيًا أم برجوازيًا. ثم في المرتبة الثانية تحرير الإنسان من الطاغية المستبد؛ من خلال نظرية العقد الاجتماعي أولًا، التي لا يمكن إدراك حجم الثورة التي أحدثها كل من "هوبس" و"لوك" و"روسو"، ومن لحقوا بركبهم ودافعوا عن أفكارهم، إلا من خلال إدراك حجم التحول الذي حدث في تصور الإنسان الحديث إلى طبيعة نشوء الدولة والمجتمع المدني، وكذا تداول السلطة، والتداول عليها بين أفراد هذا المجتمع، الذين يملكون "الحق" في حماية "الحق" وصيانته من الضياع، بل ويعضون عليه بالنواجد. وفي المرتبة الأخيرة ترتبط الحرية بمجال التدين والمعتقد الديني، حيث تحرر الانسان من هيمنة الكنيسة والكهنوت الممثلة في رجال الدين، الذين كانوا يحتكرون الحقل الديني ويفرضون وصاية على العقل ويحجرون عليه.

[780] نفس المرجع، ص: 115.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

إن هذه الأسس أو الركاز سالفة الذكر هي ما سنحاول تسليط الضوء عليها بشيء من التدقيق، لعلنا نقارب مسألة دفاع الفلسفة عن حقوق الإنسان، مقاربة تمس عمق هذه المرافعة الفلسفية. لاسيما أن الفلسفة تتصدر المشهد في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، وصيانتها من الانتهاكات التي يمكن أن تصدر عن أطراف ثالثة ضد الأفراد. وتعمل الفلسفة من جانبها دائمًا، على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان عبر البحث في الطبيعة الإنسانية على ضوء منجزات "الأنثروبولوجيا الفلسفية"[781]، وإعادة تحديد هذه الطبيعة وتحيين مدلولها خارج الانساق الثقافية المعتادة؛ كالدين، والعرق، واللون، أو السياسة، وغيرها من المحددات "الإقليمية" الخاصة التي تنتصر لطرف على طرف، وتبرر انتهاكاته وعنفه ضد إنسان آخر، وبالاعتماد دائمًا على الطبيعة نفسها، كما هو حال الفكرة القائمة على التفوق العرقي بين البشر، أو العبودية التي تكون بالولادة.[782]

1. نشأة فكرة حقوق الإنسان استنادًا إلى الطبيعة؛ أو تحرير الانسان من السيد (الاقطاعي والبرجوازي)

في البدء يمكن القول؛ إن فكرة الحق المستمد من الطبيعة ترتكز على تحرير الإنسان الفرد من الرجل الاقطاعي، أو البرجوازي بعد انهيار الإقطاع في أوروبا وظهور طبقة برجوازية مهيمنة، حيث أصبحت الحرية صفة ثابتة لكل إنسان، بل إنها أشرف خصائص الانسان (روسو) والتنازل عنها هو انحطاط إلى مستوى البهائم (روسو)؛ أي أن فقدان صفة الحرية يعني انحدار الانسان إلى مرتبة الحيوان. لم يعد مقبولا أن يستعبد إنسان إنسانا آخر، سواء باسم القانون المعتمد في أي دولة من الدول، أو أخلاق قائمة على خلفية لاهوتية؛ أو أي شروط قبلية، لا قوة للإنسان على اختيارها. يقول جون جاك روسو في تعريفه للحرية: "إن الحرية هي هبة من الطبيعة قد وهبت لهم (الأطفال) بصفة كونهم بشرا، فإن آباءهم ليس لهم الحق ما بأن يجردوهم منها: وهكذا، وإذ إنه، توصلا إلى إنشاء العبودية، وجب أن يلجأ إلى إكراه الطبيعة بالشدة والعنف، فقد وجب أيضا أن تغيّر الطبيعة لتأبيد هذا الحق: والفقهاء اللذين قضوا بوقار أن ولد العبد يولد عبدًا، كان معنى قضائهم، بعبارة أخرى، أن الإنسان لا يولد إنسانًا."[783] وبالتالي، انطلاقًا من إعادة تعريف الانسان، وتعريف جوهره القائم على الحرية وفق الطبيعة، أصبح الحق في الحياة وفي الحرية لا يمكن التصرف فيهما.[784] بحيث كما قلنا في المقدمة؛ أن الحق في الغاية، التي هي غاية كل كائن حي المتمثلة في أن يحيا حياة مستقرة، يتطلب الحق في الوسيلة كذلك، أي أن يعيش حياته بكامل حريته، وذلك استنادًا إلى الطبيعة نفسها التي هي أمٌّ للبشر جميعًا. وحينما نقول الحرية؛ فنحن هنا في صلب نظرية الحق الطبيعي، الذي لا يتأثر بأي منظومة، سواء كانت أخلاقية أم قانونية أم ثقافية،[785] بل إن التحلل من هذه الشروط يفجر فكرة الحرية ويدفع بها إلى أعلى مستوياتها، حيث أن الإنسان ضمن "حالة الطبيعة" يحظى بحرية مطلقة، لا تحدها غير حرية إنسان آخر، أي ربط فكرة الحرية بالقدرة الفيزيائية فقط، ليتم نظريًا فتح المجال أمام مبررات ميلاد السلطة السياسية وتسويغ هذا الانتقال. وما دام الإنسان يتمتع بالحرية، وفق هذا الفهم، فإنها مقدمة ضرورية للحق الطبيعي الذي يعترف بأن للإنسان حقوقًا سابقة على المجتمع بكل تعقيداته، وتتجاوز طبيعة السلطة السياسية ذاتها، مهما كانت طبيعة هذه السلطة. بل إن ظهور السلطة السياسية كان في بداية القصة لحماية الحق الطبيعي، وعدم قدرتها على حمايته؛ يعني انعدام أسباب وجودها، لتفقد بذلك مشروعيتها بشكل كامل. وهذا كان له تأثير مباشر على الثورة الفرنسية، التي بنيت على هذه التطور الحقوقي؛ من خلال التنظير للحرية، والتي ظهرت في بناء الجمهورية الفرنسية آنذاك.[786]

---

[781] هي نظام جديد يبحث في أفعال الإنسان ومكانته؛ كما يبحث في البشر من حيث كونهم كذلك. وهدفه أن يجيب عن سؤال: ما الإنسان؟

[782] كان التبرير الذي يعتمده البشر لاضطهاد واستغلال واسترقاق أبناء جنسهم؛ قائم على أساس أن العبودية صفة موروثة وليست مكتسبة، أي أن العبد أو القن يولد كذلك، ولا يتعارض ذلك مع طبيعته. بحيث يتخلص الانسان من كل ذنب قد ينتج عن تعذيب أو اضطهاد أو موت لأحد المستعبدين، ويخلي نفسه من كل مسؤولية أخلاقية تجاه أفعاله. وتحضرنا في هذا السياق أمثلة لشخصيات فلسفية مرت بالعبودية كالروماني إبكتاتوس، الذي ولد عبدًا لأم كانت في الأصل عبدة. الامر الذي يعكس أن الفلسفة ذاتها قد عانت من العبودية؛ وكانت ضحية لها في غير ما مرة. من خلال نموذج أفلاطون اليوناني الذي بيع في سوق العبيد بصقلية لولا ألطاف الله لظل عبدًا، حيث أنقذه أحد تلامذته فأخلى سبيله.

[783] روسو، جان جاك، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة بولس غانم. بيروت (1972). ص ص: 103- 104.

[784] سبيلا، محمد، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص: 126.

[785] عودة فلاسفة الحق الطبيعي إلى الطبيعة لتحرير الإنسان من الأغلال التي تكبله أولا، تم لجعله مستعدًا بعد ذلك لقبول فكرة الحق التي يشرعون في تأسيسها.

[786] كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، كان هو إنجيلها المعتمد.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

تظل مدرسة الحق الطبيعي رافدًا أساسيا لحقوق الانسان،[787] بل إن المنعطف الكبير الذي حدث في الاعتراف بملكية الإنسان لحقوق مشروعة بحكم الطبيعة وفقط، وليس بالسلطة الدينية كما كان سائدًا، بدأ مع هذه المدرسة، التي بحث روادها أول ما بحثوا بعمق في جوهر الإنسان، مؤكدين أنه كائن مولود بحقوق، لا يضمنها اللاهوت المسيحي (نزلت من السَماء) وإنما هو ذاته ككائن يتطلبها بما هو كذلك، ولا يمكنه أن يكون له وجود من دونها؛ وبالتالي فإن هذا الأمر "يتجاوز الخصوصيات الثقافية، إنه تأسيس يرجع بحقوق الإنسان إلى "البداية" إلى ما "قبل" كل ثقافة وحضارة إلى حالة "الطبيعة" ومنها إلى "العقد الاجتماعي" المؤسس للاجتماع البشري."[788] هذا الانتقال من الأساس اللاهوتي لحقوق الانسان إلى الأساس الطبيعي، كان أقوى تحول عرفه الإنسان، الذي لم يكن ليحدث في القرون الوسطى[789] حسب طبيعة تلك المرحلة؛ أي نقل فكرة الحق من الأساس الميتافزيقي إلى الأساس المادي الصرف، والذي لا يقبل المزايدات أو التنازلات أو حتى التأويلات حسب خصوصية المجتمع الإنساني مهما كان وحيثما كان، لاسيما أن الطبيعة هي "أعدل قسمة بين الناس"؛ إنها ما يوحد البشر جميعًا ويعيدهم إلى حالة من المساواة التامة؛ حيث لا فرق لأبيض على أسود ولا لإنسان غربي على شرقي أو جنوبي، كلنا سواسيةٌ أمام الطبيعة.

وحينما نقول حق الطبيعة، فنحن قد دخلنا مباشرة إلى الطبيعة البشرية للسلطة التي تدار على الأرض، ومن طرف البشر الذين يتفقون على طبيعة هذه السلطة من خلال عقد اجتماعي؛ جاء مباشرة ليحرر الإنسانية من حيوانيتها الجامحة، ويحولها إلى وضع تسوده حالة من النظام والترتيب استنادًا إلى قانون الطبيعة (يشتغل وفق نظام المصلحة والمنفعة). إلا أن من الأشياء التي تظل مثيرة في عودة فلاسفة العصر الحديث إلى حالة الطبيعة،[790] وتبرر في نفس الآن دواعي اختراع هذه الفكرة الذكية وسياقها؛ هي تلك المحاولة الذهنية اللامعة لإعادة بناءِ كلِ العالم الإنساني (المجتمع المدني برمته) على أساس الطبيعة كمنطلق ومنشأ لأي تشريع أو فكر أو أخلاق أو قانون. وبالتالي؛ عزل الإنسان عن بيئته الثقافية والسياسية والاجتماعية التي راكمها على مر السَنين؛ هذه البيئة الثقافية كما هو معلومٌ، يكتفهما التشوه والتشرذم والتمزق، فكانت في نظر رواد مدرسة الحق الطبيعي يصعب إصلاحها وترميمها، إلا من خلال اقتلاعها من الجذور ثم السير إلى أعمق أصل للإنسان، الذي دون شك يتميز بالصفاء والوضوح والبراءة والسعادة الغامرة (روسو)، وأحيانا بالوحشية والترقب والحرب (هوبس)[791].

ترمز الطبيعة في كتابات مدرسة الحق الطبيعي إلى حالة من اللاقانون واللانظام لتكون البوصلة التي يخرج منها الحق الذي يملكه كل إنسان، والذي لا فرق فيه لصغير ولا كبير، طويل ولا قصير، قوي ولا ضعيف، أسود ولا أبيض. هذا الحق الذي يؤسس النظام والقانون والدولة، التي تسهر على حمايته من خلال السلطة السياسية، ليكون الحق هو الدافع إلى بناء منظومة إنسانية قائمة على حماية هذا الحق، وعجزها عن الدفاع عنه يعيد كل شيء إلى نقطة الصفر. إن الطبيعة، في كتابات فلاسفة السياسة خلال العصر الحديث، هي الأم التي توحدنا جميعا؛ وهي وحدها القادرة على أن تنطق بالحق للدفاع عن الحق ولا شيء سواء. هذا الأصل، الذي رغم بشاعته أحيانا، يظل القاعدة التي يمكن أن توحد الإنسان، سواء على حقوقه، أو على بنائه لمؤسساته لتنظيم شؤونه داخل جهاز سياسي اسمه "الدولة". إن أكثر شيء يتفق الإنسان على وجوده وبقائه حيًا في داخله – رغم مظاهر التحضر التي بات يعرفها - هو الطبيعة، إنها "الفطرة السَليمة" التي لا يمكن لأحد أن يشكك في أصالتها، والتي مازالت تتحدث إلى الإنسان بكل ما يحتاجه ويرغب فيه، وبكل ما يسبب له الألم ويريد اجتنابه، ويجلب له السعادة ويقبل عليها. إن الطبيعة هي مصدر كل

---

[787] سبيلا، محمد، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان، مرجع سابق، ص: 127.

[788] طارق، حسن، حقوق الإنسان أفقًا للتفكير من تأصيل الحرية إلى مأزق الهوية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى (2018) ص: 48.

[789] السبب الأول في اعتقادنا الذي جعل هذه القرون تسمى بعصر الظلمات هو عدم اعترافها، بسبب هيمنة الكنيسة، باستقلال الانسان وبحريته، وقدراته وإرادته على قيادة حياته بنفسه دون تدخل مباشر أو غير مباشر من الكنيسة بما هي ممثلة السلطة الدينية المطلقة، حيث جعلته مشدودًا إلى تلك التأويلات اللاهوتية.

[790] هي حالة افتراضية في أساسها وليس واقعية. لكنها تتسم بذكاء كبير في اعتقادنا، لأنها تعيد بناء المجتمع الإنساني من نقطة الصفر حتى يتخلص من أمراضه المزمنة، كقولنا الجسد المعتل الذي يعاد خلقه من جديد عوض علاجه.

[791] يذكرنا فصل الإنسان عن بيئته الحضارية والثقافية؛ بفصل الدين عن الدولة (العلمانية) وفصل الذات عن الموضوع (النزعة الوضعية) وفصل العلم عن اللاهوت (الرياضيات كأساس ميتافزيقي للعلم الحديث حسب هايدغر، ضمن محاضرة "السؤال عن الشيء").

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

قانون "طبيعي" وجب أن يسنه الإنسان؛ القانون الذي لا يركن إلى عقيدة أو دين أو أيديولوجيا، كيفما كان لونها ومصدرها. وقد جاء في كتاب "فكرة حقوق الإنسان" لصحابه تشارلز آر. بيتز أن حقوق الإنسان الطبيعية تتميز بأربع خصائص نسوقها على الشكل التالي: **أولا:** الحقوق الطبيعية هي شروط ليس قوتها رهن المواضعات الأخلاقية والقوانين الوضعية لمجتمعها. إنها معايير نقدية للقواعد التقليدية والتشريعية لمجتمع ما. **ثانياً:** أن الحقوق الطبيعية سابقة على المؤسسات بالمعنى المنطقي (وليس التاريخي): أي يمكن تصور محتواها مستقلا عن أي مرجعية إلى القسمات البنيوية للمؤسسات. ومن ثم يمكن القول إن الحقوق الطبيعية هي الحقوق القائمة في حالة الطبيعة قبل السياسية. **ثالثا:** الحقوق الطبيعية يمتلكها أشخاص "في كل زمان ومكان"، بغض النظر عن مرحلة تطور المجتمع وقدراته الإنتاجية وتفاصيل هيكله السياسي أو محتوى تقاليده الدينية وثقافته السياسية. وهذه إحدى السبل التي يمكن القول على أساسها إن الحقوق الطبيعية "كلية" وشاملة."[792] (من هنا تأتي صفة كونية حقوق الإنسان) **رابعًا:** حقوق الإنسان "تخص" الأشخاص" "من حيث هم كذلك" أو كما تقول العبارة المألوفة عند سيمونز "فقط لإنسانيتهم".[793]

إن تحرير الطبيعة البشرية من هيمنة التأويل اللاهوتي وجعلها بيد الإنسان، أي جعل قدر الإنسان بين يده، سيؤدي لا محال إلى التدخل لإنقاذ الإنسان من هيمنة أخيه الإنسان، وجعله في نفس الآن قادرًا على الحفاظ على بقائه والتصرف في حياته وفق إرادته ومشيئته، وليس مشيئة الله (الحاكم يستقبل العدالة من السَماء). وهذا بالضبط ما مثلته نظرية هوبس حول الطبيعة الخبيثة للإنسان (الإنسان ذئب لأخيه الإنسان)، إن تعرية هذه الطبيعة الخبيثة والشريرة يستلزم أن يفكر الإنسان في طرق ووسائل قمينة بحماية حقوقه الطبيعية من الآخر الذي يريد أن يسطو عليها، سواء بوعي أو من دون وعي. وهذا ما كان غائبًا في الحقب القديمة؛ لاسيما الحقبة الاغريقية، حيث عادة ما كان التأصيل للعبودية، لاسيما في الفلسفة اليونانية (أفلاطون وأرسطو) بأنها طبيعية، أي أن العبد يولد عبدًا، والسيد يولد سيدًا. وبالتالي، لو كانت امرأةٌ ما عبدةً أو جاريةً فإن كل أبنائها يولدون عبيدًا بالطبيعة، وليس لهم الحق بتاتًا في أن يرفضوا هذه العبودية وينسلخوا عن طبيعتهم.[794] وعليه، فرفض العبودية هو شيء منافٍ للطبيعة وظلمٌ كبير. كما تعد مدرسة الحق الطبيعي أن الحقوق ذات طبيعة ذاتية، ونابعة من طبيعة الإنسان وليست ممنوحة من طرف سلطة سياسية أو قانونية أو دينية، ولا يمنُّ أحدٌ ما على الانسان بها، لأنها هي ما يجعل الانسان كذلك، ولا يمكنه أن يعيش إلا بها (إنها حقوق تشبه شرب الماء والطعام والتكاثر واستنشاق الهواء). هذا بالضبط ما يناقض فكرة العبودية التي كانت في السابق محمية بالقانون الوضعي، لأنها أمر طبيعي، بل وأعتى المصلحين السياسيين كان لهم عبيد يخدمونهم لاسيما في الولايات المتحدة أثناء استقلالها عن التاج البريطاني (توما جيفرسون مثلًا).

2. التأسيس الفلسفي لنظرية العقد الاجتماعي؛ أو تحرير الإنسان من الطاغية المستبد

اعتُبر الدفاع عن حرية الإنسان واستقلاله بجسده وفكره وصفاته الذاتية أهم ركيزة دفعت بمنظومة حقوق الإنسان بعيداً، وعدت الحرية في هذا السياق الأم التي تترتب عنها باقي الحقوق التي حصل عليها الإنسان الغربي تباعًا لتعمم على جميع البشر، بغض النظر عن بلدانهم وثقافاتهم. هذا ما رصده هيغل بالضبط في كتابه "العقل في التاريخ"، حينما أقر أن تاريخ تطور الإنسان هو تاريخ تطور فكرة الحرية والسير نحو اكتمالها. وبالتالي، ما هو معلوم لدى هيغل أن "في الشرق كان هنالك إنسان واحد حر هو المستبد. وفي العصر الإغريقي والعصر الروماني أصبح العديد من الناس (المواطنون) أحرارًا. وفي العالم الحديث أصبح الجميع أحرارا أمام الله على الأقل. فمع الإصلاح الديني، والثورة الفرنسية التي تشكل لديه "بزوغًا رائعًا للشمس" يصبح كل الناس

---

[792] بيتز، تشارلز آر، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، فبراير (2015). ص: 62.

[793] "وبناء على هذه الخصائص؛ فحقوق الطبيعة لها أساس آخر غير الاعتقاد المتفق عليه اصطلاحًا أو نصّ عليه قانون. ويمثل هذا نقطة جوهرية إذا كانت الحقوق الطبيعية من شأنها أن تعمل كمعايير نقدية: وربما يكون ضروريا القول، كمثال، إن مجتمعا يقتني العبيد ينتهك الحقوق الطبيعية لهؤلاء الذين يصنفهم قانون المتجمع كعبيد. وأكثر من هذا، أن الانتهاك يقع حتى وإن كانت قوانين المجتمع تلتزم بمحتوى تقاليده الأخلاقية. وجدير بالذكر أن حقوق الإنسان المعاصرة تشارك بصراحة ووضوح الحقوق الطبيعية في هذه القسمة. " (نفس المرجع. ص: 63.)

[794] يذكرنا هذا الأمر بالفيلسوف الرواقي، ذي الأصل الروماني؛ "إبكتاتوس"، حينما ولد لأم جارية في بلاد تقع بأسيا الصغرى (تركيا حاليا) وورث هذه العبودية من أمه كقدر محتوم.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

أحرارًا."[795] وبناءًا عليه، تتمثل الثورة الأعظم في مجال الفكر الحقوقي الحديث في فصل السَلطة السياسية عن اللاهوت، أي جعل تنظيم شؤون الإنسان خاضع لمحددات إنسانية، ومدى قدرة الإنسان على تدبير قضاياه. الأمر الذي سيترتب عنه انفصال "الحق الإنساني" بما هو حق كل إنسان، عن الحق الإلهي للحاكم أو رجل الدولة. وقد انعكس هذا حرفيا في نظرية العقد الاجتماعي، سواء مع جون جاك روسو أو توماس هوبس أو جون لوك واسبينوزا، وغيرهم.

وعليه، فإن أغلب النصوص والتعاليم الدينية، سواء خلال الحقب القديمة أو خلال القرون الوسطى، كانت تزخر بأفكار حقوقية متقدمة، وسابقة على زمانها أحيانا، لاسيما في الديانات الإبراهيمية (السَماوية). لكن، هذه الحقوق المعلنة في هذه النصوص، لم يكن لديها أي حضور قوي في واقع الإنسان، أو تأثيرًا إيجابيًا في حياته اليومية، إذ كانت مجرد واجهة تخفي خلفها ظلمًا واضطهادًا، اغتصابًا واستغلالًا للإنسان، بما هو إنسان، سواء لأسباب عرقية أو دينية أو ثقافية أو حتى أيديولوجية وسياسية. ما كان يُعوز هذه الحضور الحقوقي في التعاليم اللَاهوتية (أو الدينية بشكل عام) هو ربط العقاب المترتب عن منتهكي حقوق الإنسان بالعقاب الأخروي (الإسكاتولوجي)؛ الذي يؤجل العقوبة، وبالتالي يضاعف من هذه السَلوكيات، ويعزز التعسف والهجوم على حق الإنسان، في ظل غياب الجزاء الدنيوي الحقيقي والفوري الرَاهن. بل قد يأتي هذا الجزاء على شكل وعظ وإرشاد ونصح، أو على شكل مثل أخلاقية وجب الظفر بتحقيقها كشكل من أشكال الحياة الفاضلة.[796]

ويحضرنا قول الراحل "محمد عابد الجابري"، محاولا إعادة بناء مفهوم الإنسان في ثقافتنا "العربية" المعاصرة بالاستناد على الخلفية الغربية: "إن مفهوم الإنسان في نصوصنا الدينية والتراثية لم يكن يحمل المضامين نفسها التي يفكر بها فيه اليوم، في عالمنا المعاصر، والتي تجد مرجعيتها في عصر النهضة الأوروبية وبالخصوص في تصورات ما يسمى "النزعة الإنسانية"، ذلك أن مفهوم الإنسان في المرجعية الأوروبية قد شيّد وفكر فيه على أساس إعادة الاعتبار للفرد البشري بتحريره من الشعور بوزر "الخطيئة الأصلية" (خطيئة آدم الذي لم يعمل بأوامر ربه..) من جهة، وبإعادة الوحدة له بوصفه كائناً يتألف من نفس وجسد متحدين اتحاداً لا انفصام له، وذلك بتحرير نفسه (أو حياته الروحية) من سلطة الكنيسة، وبتحرير جسده أو حياته المادية من سلطة الأمير، ومن هنا كان أول حقوق الإنسان في المرجعية الأوروبية، هو حقه في جسده في ملكيته والتمتع به وتمتيعه، وانطلاقاً من هذا الحق صار يُنظر للإنسان لا على أنه الكائن المدنس بل على أنه القيمة العليا التي تخدمها جميع القيم الأخرى."[797] وهو نفس المنطلق الذي قلنا به؛ أن النوايا الحسنة أو التربية الدينية المتشبعة بكرامة الانسان وحقوقه لا يمكن أن تحضر عند جميع البشر، بل هناك أطياف مختلفة من المجتمع لا تحمل نفس هذا الهم، وهناك منها من لا يرتدع إلا من خلال نصوص قانونية رادعة تكتسي صفة ضبطية وزجرية. كما أن هذه التعاليم الرَاقية، السَابقة لزمانها، لم تنجح في التحول والتطور إلى مواثيق وعقود واتفاقات وقوانين وضعية، يتفق عليها عامة الناس ويعملون على تطبيقها، مهما كانت ظروف المنتهكين لحقوق الانسان.[798] لاسيما وأن ربط الحق بما هو لاهوتي، يجعله خارج منطق الاقناع والاقتناع، الذي يجب أن يكون نابعًا من المجتمع، بعد معارك طويلة وطاحنة، يكون من ثمارها إشاعة ثقافة حقوق الإنسان ونشرها بين الناس جميعًا، ليسهل انتقالها من الفكرة (النظرية) إلى الفعل (الممارسة)، وتتسلل بسهولة كبيرة إلى البنية الأخلاقية والذهنية للإنسان، وتصبح جزءًا من معيشه اليومي ومن ثقافته الشائعة، ويتحول هذا المجتمع من حاضن لهذه الحقوق إلى حصن منيع ومدافع قوي عنها. وقد جاءت الحقب الحديثة (المؤيدة بنصوص فلسفية) تحمل معها ثقافة العقد والقانون الوضعيين، اللذين يحظيان بقيمة عليا وسامية، بما هما صادرين عن "إرادة عامة". وهذا بالضبط ما انفرد

---

[795] سبيلا، محمد، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان، مرجع سابق، ص: 12.

[796] وإن كان يشمل التنظير للحياة الفاضلة أو المجتمع الفاضل حتى في التراث الفلسفي اليوناني والإسلامي والمسيحي معًا دون استثناء. (أنظر كتاب الجمهورية لأفلاطون أو المدينة الفاضلة للفرابي، أو تعاليم أغستين في ميدان اللاهوت المسيحي).

[797] الجابري، محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية؛ 26، قضايا الفكر العربي 2، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت (2013). ص: 198.

[798] وإن كنّا نتحدث كذلك عن المواثيق العالمية الكونية.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

به فلاسفة "العقد الاجتماعي" ومنظري "القانون الوضعي"، حيث كانت نصوصهم بمثابة فانوس مضيئ يكشف عن طبيعة الطبيعة الإنسانية بما هي طبيعة مبنية على الحق وليس على العبودية كما ذكرنا سالفًا. وبالتالي، فإن مسألة جعل السَلطة من حق الشَعب، وجعل السَيادة في يد هذا الأخير؛[799] كما تم التنصيص على ذلك في نظرية العقد الاجتماعي، وليست حقًا حصريًا للحاكم. الشخص "الوحيد الحر في الدولة"، استنادًا للنظرية الثيوقراطية عن الحق الإلهي. هو أمرٌ سيعدَ في حينه أساس كل الحقوق الأخرى التي ستترتب عنه (سيصبح جميع الأفراد أحرار داخل الدولة المدنية)، وكأن هذا الأمر قد فجر معين الحقوق الإنسانية الكونية، غير القابلة للتفويت.[800]

وتأسيسًا على ما سبق معنا، فإن أول ما استجد على ساحة حقوق الإنسان؛ وعلى أساس فكرة الحرية دائمًا، نهوض محاولات التحرر من السلطة السياسية القائمة أو من "الطاغية"، أو التحرر من سلطة الدولة التقليدية؛ من خلال تقييد أو تقزيم السلطات المطلقة للملوك والأباطرة والأمراء بواسطة سلطة البرلمان (إنجلترا، الولايات المتحدة، فرنسا) أو تحرير الإنسان من الإمبراطور، كما كان في القرون الوسطى. (كما صوره هوبس في كتاب اللفياتان، يحمل الحاكم في يد الصولجان وفي اليد الاخرى السيف). وفي هذا السياق؛ من المعلوم في أوروبا خلال القرون الوسطة وبداية العصر الحديث، كان الحاكم يحكم استنادًا إلى نظرية "الحق الإلهي"؛ بما يعني أنه يستقبل العدالة من السماء وكانت مشروعيته ثيوقراطية غير قبالة للنقاش أو الاعتراض، في ظل سلطة أبوية (لم يكن يملك الإنسان حق الاحتجاج والتصويت والانتخاب). ومن الناحية الفلسفية؛ تأثير مدرسة "العقد الاجتماعي" كان كبيرًا؛ حيث جعلت أساس الدولة قائم على ميثاق أو تعاقد، وهذا التعاقد هو ما كانت تفتقر إليه أغلب الأفكار المتقدمة حول حقوق الإنسان في القرون الوسطى (كانت على شكل مثل أو قيم أخلاقية، أو مواعظ، تأتي على شكل نصح وإرشاد، ولم تبلغ مستوى التطبيق من خلال نصوص وضعية متفق عليها). لقد أتاح مفهوم العقد (المستمد من كتاب روسو) إزاحة الدولة الثيوقراطية (الدينية) وتأسيس دولة جديدة بمواصفات حديثة قائمة على أساس مادي صرف، تنهض على اتحاد الأفراد وانصهارهم في شخصية عامة يختارونها من خلال التصويت ضمن مسمى "الارادة العامة". هذا الكيان المولود يسمى حديثا الدولة (الجمهورية عند روسو)."وأما الشركاء فيسمون باسم "الشعب"، ويطلق على الأفراد إسم "المواطنين" على أنهم مشتركون في سلطة السيادة، و"رعايا" بصفة كونهم خاضعين لقوانين الدولة."[801] وأصبحت السلطة نتيجة الإرادة العامة، وأن القانون الوضعي انعكاس لرغبات الأفراد، (بروز فكرة الديمقراطية ضمن جمهورية روسو وإن كان يقر بصعوبة وجود ديمقراطية كاملة "إلا إذا كان لدينا مجتمع من الآلهة"). وعلى هذا الأساس، كان كتاب روسو هو إنجيل الثورة الفرنسية كما يقال عادةً لأن يسَر للثائرين مهمة السير بجمهوريتهم إلى بر الأمان.

3. تحرير الإنسان من الكنيسة واللاهوت؛ أو تحرير الانسان من "رجل الدين"

تكتمل حلقات هذا المقال بحديثنا عن الحرية في مجال العقيدة والتدين، فحينما هرع الانسان الأوروبي، أو الغربي بشكل عام، إلى المطالبة بحقوقه السياسية؛ كان يطالب بشكل متزامن بحقوقه الدينية كذلك، وتمثل هذا الأمر، على مستوى إشاعة حرية الاعتقاد الديني، وهنا نشير إلى نصوص "اسبينوزا" بما هي إطار فلسفي ستنتج عنه مرافعات حقوقية تنادي بفصل الدين عن الحياة السياسية من جهة، وجعل الدين شأنًا خاصًا من جهة ثانية. وهكذا تمثل تأثير اسبينوزا في الدفاع عن حرية التدين (رسالة في اللاهوت والسياسة)، من خلال الاقرار أن دور الدولة يتمثل أساسًا في ضمان حرية التعبد إنها توفر الأمن وتحرر الإنسان من الخوف وليس أن تملك ضميره وقلبه. ولا ننسى في هذا السياق الصدام الكبير الذي حدث مع الكنسية سواء خلال عصر النهضة الأوروبية، أو من طرف رواد النزعة الإنسية؛ حيث تم عزل الدين عن الحياة العامة، وجعله حقًا من حقوق الإنسان الخاصة. وعلى هذا المنوال كذلك لم يذخر علماء الطبيعة جهدًا في التشكيك في سلطة الكنيسة وإرغامها على الاعتراف بمحدودية دورها في المعرفة واحتكار الحقل الديني والحجر على العقل، مثل ديكارت وكوبرنيكوس وغاليليو.. كما قد تم الإعلاء من قيمة

---

[799] سبيلا، محمد، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان، مرجع سابق، ص: 127.

[800] نفس المرجع، ص 127.

[801] سبيلا، محمد، بنعبد العالي، عبد السلام، لعريصة، مصطفى، في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص: 113.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

الإنسان وتكريمه وجعله مركزًا في جميع نصوصهم والاحتفاء به (وهو ما بلغ ذروته آنذاك بتأليه العقل مع كانط). وقد تم تطوير فكرة الاختلاف عوض الخلاف من خلال نشره ثقافة التسامح الديني (ويبرز هنا دور العلمانية، فصل الدين عن الدولة) ونبذ العنف بكل أشكاله استنادًا إلى التأصيل الفلسفي لهذه المفاهيم السياسية والدينية المرتبطة بحرية المعتقد الديني؛ لاسيما في رسالة جون لوك عن التسامح. وفق هذا المنوال، تمثل دور الدولة فقط في تنظيم حرية التدين وحماية حق الأفراد في اعتناق ما يشاؤون من الأديان. وبالتالي، تم حصردور الدولة في حماية هذا الحق دون أن تتدخل في علاقتهم بينهم وبين خالقهم.[802] أو أن تختلط الممارسة السياسية بهذا الحضور الديني وبالتالي يختبئ الساسة وراء مسألة القضاء والقدر ومشيئة الله، في حين تضيع مصالح الناس وتضيع حقوقهم.

خاتمة

إن هذه الانتقالات الثلاث غيرت نظرة الإنسان إلى ذاته، جعلته ينظر إلى نفسه نظرة مختلفة. وأصبح هذا الإنسان يثق في نفسه ويؤمن بقوته على التشريع والحكم وتسيير شؤون الدولة واعتناق الدين الذي يشاء. وبالتالي، أصبح الإنسان قادرًا على التفكير ونقد الخطاب الديني من خلال استخدام عقله (كانط وعصر الأنوار) فأصبح ينبذ العبودية ويمقتها بما هي احتكار لحق الطبيعة القائم على حق الحياة (الغاية، أي غاية الطبيعة) والحرية والملكية (الوسيلة). وهكذا فقد رأينا في المحور الأول: فصل الإنسان عن الإنسان (ظهور مبدأي الفردانية والذاتية). والمحور الثاني: فصل السلط والاقرار بالطبيعة البشرية للسلطة. وفي المحور الثالث انتهينا إلى ما يسمى في أدبيات العصر الحديث بفصل الدين عن الدولة (عدم تدخل الدولة في دين الإنسان لأنها قطعة أرض ليس لها دين، والإنسان له دين.) وهي ثلاث انفصالات – إن صح التعبير- كانت حاسمة في تغيير وضع الانسان في هذا العالم وفي علاقته بنفسه ثم علاقته بالأفراد الآخرين لتحقيق تلك المدينة الفاضلة التي كان يحلم بها في العصور السابقة ولو كان من باب التأسيس لذلك.

المراجع

- بيتز، تشارلز آر، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، فبراير (2015).
- روسو، جان جاك، دين الفطرة، ترجمة عبد الله العروي، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى (2012).
- روسو، جان جاك، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة بولس غانم. بيروت (1972).
- الجابري، محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية؛ 26، قضايا الفكر العربي 2، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت (2013).
- عبد اللطيف، كمال، حقوق الإنسان في العالم العربي، مجلة عالم الفكر، العدد 4، (2003).
- سبيلا، محمد، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى (2010).
- سبيلا، محمد، بنعبد العالي، عبد السلام، لعريصة مصطفى، في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان نصوص مختارة، دار توبقال للنشر (والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، الطبعة الأولى (2013).
- سبيلا، محمد، بنعبد العالي، عبد السلام، حقوق الإنسان الأصول والأسس الفلسفية، دفاتر فلسفية (نصوص مختارة) دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية (2004).

[802] هذا ما لن يتفق معه كارل ماركس في نقده الإيديولوجي لمنظومة حقوق الإنسان والإعلان الفرنسي عقب الثورة، لأنه يعتبر الدين أفيون الشعوب، ويجب اقتلاعه من ذهن الانسان. وحسب هذا النقد الماركسي؛ فإن العلمانية في صورتها الحديثة كانت لطيفة مع الدين؛ لأنها جعلته شأنا فرديا، أما ماركس فقد نادى بطرده من الحياة ومن ذهن الإنسان بشكل كامل، وهي نظرة متجذرة إلى الدين وقاسية في اعتقادنا.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

- طارق، حسن، حقوق الإنسان أفقًا للتفكير من تأصيل الحرية إلى مأزق الهوية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى (2018).